



## الأثار الاجتماعية والبيئية للمناطق الصناعية في الجزائر

ملياني نادية : أستاذة محاضرة "ب"

كلية : الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة : باجي مختار ، عنابة

### الملخص

تعتبر المناطق الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية التي تنفذها الجزائر لتطوير قطاعها الصناعي بشكل خاص ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، لكن لهذا التوسع الصناعي آثار اجتماعية وبيئية مهمة، فتذهب عديد الملاحظات إلى أن الموقع التنافسي الصناعي الدولي للجزائر مهدد بسبب أنماط الإنتاج الصناعية غير المنسجمة بيئيا، وأن عجلة التنمية لم تسر وفق نمط متوازن بين التربية والتنشئة الاجتماعية وبين القيم الأخلاقية والطابع الحضري الناجم على النمو الصناعي، فحجم الجريمة والحراك الاجتماعي وانخفاض معدلات الخصوبة والزواج؛ جعلت من جودة الحياة مفهوما يسقط من مخططات التنمية الشاملة والمستدامة ونتيجة غير محققة.

**الكلمات المفتاحية:** المناطق الصناعية، الأثر البيئي، الأثر الاجتماعي.

### Abstract:

The industrial zones are one of the most important economic projects implemented by Algeria, which aims to develop the industrial sector in particular, and to solve economic and social problems in general. However, the industrial expansion has important implications socially and environmentally. In effect, the Algerian industrial competition is threatened because of the non-coherent industrial model with the environmental aspect, and the concept of social welfare has not been achieved, and the concept of quality of life remains a not achievable goal. Moreover, there is no balance between of education and socialization, moral values and the urban character caused by the industrial growth. Hence, social mobility and low fertility rates and marriage have made the quality of life among sustainable development plans an unreached goal.

**Key Word :** Industrial Zones, environmental impact, social impact.

## المقدمة

اكتسبت الصناعة موقعا هاما من بين أنشطة المجتمعات وقد دعمت الجزائر الصناعة والتصنيع منذ الاستقلال فبعد النهج الثقيل للصناعة أعادت ضبط عجلة تنميتها نتيجة للاختلالات التي واجهت التسيير والتمويل، فسعت بذلك إلى تقليل الضغط على الصناعات الثقيلة والكبرى، وفتحت المجال للصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد اشتداد المنافسة العالمية، كي تصل إلى الانخراط في الأسواق الدولية وتحقق التوازنات الاجتماعية والسياسية حتى تحافظ على استقرارها وأمنها الاجتماعي في ظل الظروف الراهنة.

وعليه عملت الجزائر على تطوير الصناعة واهتمت بها كثيرا ولأجل نمو أكبر على المستوى المحلي أنشأت المناطق الصناعية وحظيت بضخ مالي كبير نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق التوازن بين كل المناطق، وهي في الوقت ذاته أداة فاعلة لتشجيع وترقية الاستثمار، كي تكون بديلا عن الصناعات البترولية الطاقوية، التي استمر العمل بها والاعتماد عليها في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وإلى حين ظهور أزمة البترول وانخفاض أسعاره وتدهور سوق المال والأعمال أواخر ثمانينات القرن الماضي، وتأتي هذه الخطوة محاولة لسد حاجة المناطق من منتجات مصنعة محليا ولتنويع المنتج الوطني، كخطة انتهجتها الجزائر في ألفينية هذا القرن حتى تتمكن من دخول منظمة التجارة العالمية عن طريق رفع حصة المنتج الوطني خارج قطاع المحروقات كي يغطي السوق المحلية، وكذا توفير مناصب شغل لسكان المناطق المحلية بغية الحد من النزوح نحو المناطق التي توفر مناصب شغل دائمة في القطاع الصناعي، وإضافة إلى تشجيع الاستثمار، لجلب مصادر العملة الصعبة والبحث عن الشريك الذي يفتح مجال الأسواق الدولية.

لكن المناطق الصناعية والصناعات الموجودة بداخلها تطرح نفايات بجميع أنواعها، تلوث المحيط الحيوي والبيئي، ولا تتوقف درجة تأثير تلك النفايات -من حيث كميتها ونوعها- على خصائص ونوعية البيئة المستقبلية لها، بل لها آثار اجتماعية يصعب تقديرها بوجه عام، وهذا ما يتم ملاحظته من الظواهر الغريبة عن المجتمع المكون لتلك المناطق قبلا، لذلك سنحاول معرفة الآثار البيئية والاجتماعية التي تخلفها المناطق الصناعية من خلال اتباع خطة تطرح أولا التساؤل الرئيس ضمن اشكالية الدراسة، تحديد المفاهيم البيئية أساسا، ثم التعرف على الآثار البيئية للمناطق الصناعية واستراتيجية المناطق الصناعية وانتقلنا إلى التعرف على الآثار الاجتماعية التي تخلفها هكذا مشاريع صناعية على المحيط الاجتماعي، ثم استخلصنا فيما بعد أهم النتائج المتوصل اليها.

### مشكلة الدراسة :

كان للهيئات الدولية دور كبير في انشاء المناطق الصناعية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وكانت دول بريطانيا أمريكا واليابان أكثر الدول التي ازدهرت صناعاتها بعد اعتماد سياسة المناطق الصناعية، وسرعان ما أصبحت أهم محرك اقتصادي لتلك البلدان، وقد لوحظ خلال عقد السبعينيات ما تخلفه هذه المناطق من ضرر بيئي، لذلك لجأت الحكومات إلى إعادة صياغة نصوص تشريعية؛ تعزز الحفاظ على محيط خارجي أكثر نقاء، وحاولت الدول النامية مواكبة العجلة العالمية من بينها الجزائر التي وضعت الخطط الكفيلة بتحقيق غاية الركب الصناعي الغربي وتؤمن احتياجاتها بدون الاستيراد من السوق الدولية.

قامت فكرة انشاء مناطق صناعية لهدف دعم القطاع الصناعي الثقيل، والتوجه نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي قد تتحد فيما بعد لتشكيل عناقيد صناعية وتكون هي الأخرى تجمعات صناعية، إضافة إلى ذلك تهدف المناطق الصناعية إلى توفير مناصب شغل دائمة، وتنويع الناتج المحلي واستغلال المواد المتاحة محليا، وهذا كله لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، والنهوض بالاقتصاد والثقافة والمجتمع ككل، وعليه فقد ازداد الوعي بأهمية المناطق الصناعية وقد خصصت الجزائر ضمن الإطار الخماسي الجديد 2010-2014 وتبعه البرنامج الاستثماري للمناطق الصناعية الجديدة 2001-2017 بتخصيص قيمة 23 مليار دينار جزائري لإنشاء مناطق صناعية جديدة وتهيئة المناطق الصناعية المنشأة مسبقا حتى تصبح مواكبة لمتطلبات السوق المحلية والعالمية.

لكن هذا الرقم لا يستثني ممارسات هي حقيقة واقعية تشكل في الآونة الأخيرة مصدر قلق حيث حاد مسار العمل بالمناطق الصناعية عما كان مخططا له ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- هناك نوع من الاتجار بمساحات أراضي المناطق الصناعية، لأن المستثمر وعند حصوله على عقد ملكية الأرض بعد مدة من النشاط يباشر في معاملات بيع الأرض أو إعادة تأجيرها بمبالغ ضخمة، وقد تم تدارك الأمر بمنح المستثمر عقد تخصيص.
- تبدو المشاريع المنجزة على أرض الواقع بعيدة كل البعد عن تلك التي تم على أساسها قبول المشروع أول مرة، فالمستثمر بعد حصوله على الموافقة على مشروعه -وفي الغالب يتكون من 30 نسخة توزع على مختلف مديريات الولاية المعنية- لا يلتزم إلا ببندين، وهما مساحة القطعة

الأرضية وطبيعة المشروع، وهذا ما يؤثر سلبا على المنظر الجمالي للمشروع والمساحات الخضراء التي وضعت في أول المشروع.

- كثير من المستثمرين لا يتقيدون بإجراءات حفظ البيئة أثناء نشاطهم، فهم يقومون بحرق نفاياتهم في باحة مساحات أراضيهم الصناعية، وهذا ما يعود بالضرر على الفرد والمجتمع، فهو يشكل تهديدا بيئيا حقيقيا، نتيجة المواد السامة المنبعثة من النفايات المحروقة، والتي كان من المفروض أن يتم التخلص منها بطريقة علمية.

- غياب وضعف رقابة بعض المديرية تسبب في خلق الفوضى بالمناطق الصناعية. من هنا يبدو أن هناك آثار سلبية لهذه المناطق الصناعية على المجتمع بيئته؛ الطبيعية والاجتماعية. وتحاول هذه الورقة طرح إطار علمي في ظل الحاجة إلى طرح أكاديمي نبدها بالتساؤل المحوري التالي:

#### ما هي الأثار الاجتماعية والبيئية للمناطق الصناعية؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الداعمة التالية:

- هل تولي مشاريع المناطق الصناعية اهتماما للبعد البيئي كآلية للحد من حجم الانبعاثات الملوثة؟
- ما هي الأثار الاجتماعية للمناطق الصناعية؟

#### أهداف الدراسة :

- معرفة أبعاد وآثار إقامة المناطق الصناعية على البيئة الطبيعية والاجتماعية.
- توضيح اسهامات المناطق الصناعية في التنمية المكانية، ودعم الصناعة الثقيلة.
- إبراز السعي نحو تحقيق توازن جهوي، والقضاء التدريجي على التناقضات الصناعية، بانتشار جغرافي للمناطق الصناعية حسب الخارطة الجديدة.
- بيان أن تطوير وتنمية الصناعات المحلية، يؤدي إلى توسيع وانتشار المناطق الصناعية، وله آثار اجتماعية وبيئية متعددة.

#### أهمية الدراسة :

- نقل تجربة الباحثة الشخصية في إطار العمل مع مهندس معماري لإعداد دراسة الجدوى لمشاريع الخواص، بغية الموافقة على المشروع الاستثماري بالمناطق الصناعية.
- دمج قضايا البيئة والمجتمع والصناعة في دراسة موحدة، وتبيان أهمية المشروع الصناعي المصغر، نظرا لظهور تخصصات جديدة على مستوى الجامعات تحتاج إلى دعم نظري.

### فرضيات الدراسة:

تعتبر المناطق الصناعية من المفاهيم حديثة النشأة، وذات أهمية تجمع بين نشاطات الصناعة المصغرة والبيئة والمجتمع، ولها دور في إطار التوفيق بين الحفاظ على البيئة؛ والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ازدادت أهميتها بعد الرفاه الاقتصادي في العشريتين الأخيرتين ودفع عجلتها التي بدأت سنوات الستينيات غير أنها لم تكن ذات أهمية كبرى.

تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما على التوالي:

1- تستطيع المناطق الصناعية أن تؤثر في سياسات حماية البيئة من خلال مؤشرات التوعية البيئية لأصحاب المشاريع، الزامهم بدفع الضرائب، استخدام الضرائب في الإصلاح البيئي.

2- للمناطق الصناعية آثار اجتماعية تبرز أساسا في تغير مخطط المدن، التركيبة والعلاقات الأسرية، وسلم القيم.

### منهجية الدراسة:

اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي، لأنه الأنسب في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث قامت الباحثة بجمع أكبر معلومات حول موضوع الدراسة، وتحليلها تحليلا دقيقا، للخروج بنتائج عن الظاهرة العلمية المدروسة.

### أولا. البيئية، المفاهيم والدلالات:

اتخذت معظم المجتمعات من قضية البيئة مسؤولية اجتماعية دولية ومحلية، لذلك؛ المنظمات والمؤسسات الصناعية الكبيرة أو الصغيرة ملزمة برفع تقارير عن أدائها البيئي، وآثار مشاريعها الصناعية على محيطها الخارجي، وفقا لمشروع الانطلاق الذي أخذت على أساسه الموافقة على الإنجاز. لكن بين التقارير والوضع الحقيقي للبيئة عالمين مختلفين تماما، خصوصا إذا تزامن وضع المشاريع مع حالة اللااستقرار الاجتماعي والفوضى الإدارية التي تحجب عمل المديرين المعنيين بالمراقبة والمتابعة، وغياب دور الدولة الراعية والأمرة والمراقبة لحالة النمو الصناعي والنمو الاجتماعي غير المتجانسين، فتجتمع هذه العوامل لتجعل من مفهوم البيئة حاضرا في الخطاب السياسي وغائبا على أرض الواقع والذي يبين أن بعض المؤسسات تقوم بالتقرير عن أدائها بالتركيز فقط على المشاكل البيئية. هذه البيئة التي يجمع الباحثون على أنها ذلك المحيط الذي نحيا ونعيش فيه والذي يحتاج منا أن نهتم أكثر به لأنه المحيط الذي يؤثر على كل حياتنا ومستقبلنا، سنحاول فيما يلي أن نعرض لمفهوم البيئة كما عرفته الأمم المتحدة.

1-1 مفهوم البيئة:

"عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية -الذي عقد في ستوكهولم 1972- البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته<sup>1</sup>، وتعرف أيضا على أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر"<sup>2</sup>

بعد الاطلاع على عدة تعاريف يمكن أن نصل إلى تعريف يتفادى ما وقع فيه من نقص فالبيئة "تعني الطبيعة وما فيها من هواء وتربة ومعادن ومصادر الطاقة والأحياء بكافة صورها، بالإضافة إلى ما شيده الإنسان من نظم اجتماعية وما أقامه من مؤسسات كالمناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق والموانئ والأراضي الزراعية والمناطق السكنية"<sup>3</sup>

فتكون عناصر التعريف الأساسية هي:

- المحيط : أو الإطار أو الوسط، عبارات متقاربة، وهذا المحيط يشمل جميع الأنظمة البيئية.
- ما يعيش في هذا المحيط من إنسان وكائنات أخرى.

- التفاعل بين هذه العناصر تأثرا وتأثيرا لتتم الدورة البيئية ويقوم النظام البيئي، وبهذا تدخل البيئة المصطنعة أو المشيدة التي يقيمها الإنسان، لأن الإنسان يأخذ من البيئة ويضيف إليها.

والملاحظ أن هذه التعريفات تتفق في الإطار العام لمدلول الكلمة، وإن كانت تختلف في الجزئيات وفقا لنوع الدراسة وواضعي التعريف، فالاقتصادي ينظر إليها على أنها مصدر لعناصر الإنتاج ووسيلة لتلبية وإشباع الرغبات البشرية، وينظر إليها علماء الأحياء على أنها الوسط الذي تعيش فيه مجموعة من الكائنات الحية والمؤثرات التي تسهم في حياتها ونموه، كما ينظر إليها علماء الآثار والعمران على أنها تعني المنتزهات العامة والمناطق الترفيهية. فالاختلاف بين هذه التعاريف يرجع إلى الخلاف في إدخال بعض العناصر أو عدم إدخالها في مفهوم البيئة.

في حين نجد اختلاف شاسع وصعوبة كبيرة في تعريف البيئة لدى المشرعين والفقهاء، فبعض الأنظمة التشريعية تأخذ بالمفهوم الواسع لتشمل البيئة العناصر الطبيعية إلى جانب المنشآت والمواقع المشيدة بفعل الإنسان، إضافة إلى العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها صلة مؤثرة في حياة الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر (كالقانون

الكندي، القانون الفرنسي، الاتحاد الأوروبي...). والأنظمة الأخرى أخذت بالمفهوم الضيق للبيئة فاقترحت على عناصرها الطبيعية كالماء والهواء والتربة والنبات والحيوان فقط دون العناصر الصناعية (كالبرازيل، الأردن...) <sup>4</sup>.

### 1-2 مفهوم النظام البيئي:

هناك فرق بين مفهوم البيئة وبين مفهوم النظام البيئي، فالنظام البيئي هو وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية، وكائنات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها مع بعض في نظام دقيق ومتوازن وفي حركة ذاتية ودائمة لتستمر الحياة. ويشمل النظام البيئي العناصر التالية <sup>5</sup>:

- مجموعة العناصر غير الحية: كالماء والهواء والتربة، ويطلق عليها مجموعة الثوابت.
- مجموعة العناصر الحية المنتجة: لأنها تصنع غذاءها وتنتجها بنفسها، وتتمثل في النباتات.
- مجموعة العناصر المحللة: هي كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتيريا وتقوم بعملية تفتيت المواد العضوية، لتصير إلى التربة من جديد، فتتغذى منها النباتات، وهكذا تعود الدورة البيئية وتتجدد.

هذا هو النظام البيئي، أما البيئة فهي تلك العناصر البيئية دون ملاحظة مكان معين أو ذلك التفاعل بين تلك العناصر. فمفهوم البيئة أعم من مفهوم النظام البيئي.

**الإدارة البيئية:** أشار معيار ISO 14001 الخاص بالإدارة البيئية العالمية إلى تعريف المراجعة البيئية بأنها «عملية تدقيق موثقة للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها، وذلك لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية تتطابق مع معايير التدفق والتوصل إلى نتائج عن هذه العملية»، كما عرفها كلايمن وسيسكيند (Klayman and Siskind) بأنها «تقييم اختياري شامل لواحد أو أكثر من العمليات أو الأنشطة الخاضعة للقوانين البيئية لتحديد مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية دون مخالفتها، ويمكن تنفيذ المراجعة البيئية بواسطة المالك أو القائم بتشغيل العملية أو عن طريق التعاقد مع جهات مستقلة للاستشارات البيئية» <sup>6</sup>.

### 1-3 البيئة، الصناعة والتلوث البيئي:

"يمكن حصر العلاقة بين هذه المتغيرات في الأسباب الأساسية التي أدت إلى إغفال سياسات التصنيع للآثار البيئية، وتتجسد مظاهر الإغفال وعدم إعطائها العناية اللازمة لما يأتي من أسباب:

- الأسباب الاقتصادية: تركز الصناعات وغياب التخطيط العمراني السليم فالكثير من الصناعات تنفث كما هائلا من الملوثات في البيئة الموجودة فيها حيث

تؤثر الصناعات على البيئة الحضرية جزئياً من خلال استهلاك الطاقة وجزئياً من خلال تلوث الغلاف الجوي والمياه نتيجة للمواد الكيماوية والسامة التي تستخدمها بالإضافة إلى:

- مخالفة الكثير من المصانع للشروط الصحية البيئية وعدم اتخاذها لإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الأخطار التلوثية المحتملة في ظل غياب الرقابة البيئية مما يدل على إغفال تلك المصانع للأثار البيئية الناجمة عنها.
- وجود المصانع تتشط بشكل مخالف للشروط البيئية تخلف منتجاتها تلوثاً متزايداً أثناء التصنيع خاصة الصناعات القذرة.
- ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في إحداث التلوث البيئي حيث تشير الإحصائيات إلى مساهمة الكبيرة للصناعة في إحداث التلوث البيئي وزيادة مستوياته مقارنة بباقي مسببات التلوث ويبين الجدول الموالي التقديرات المحسوبة لمساهمات الصناعة في الانبعاثات الملوثة للهواء.<sup>7</sup>

**ثانياً استراتيجيات المناطق الصناعية:** يشير النموذج النظري لإنشاء المشاريع الصناعية إلى وجود خطة صناعية محكمة خاصة إذا علمنا أنها تركز أساساً على:

- **مرحلة التخطيط الاستراتيجي:** يتم تخصيص المواقع المناسبة لإقامة المناطق الصناعية باقتراح من والي الولاية، وهذا ضمن خطة التنمية المستدامة والملائمة للنمو الاقتصادي في البلاد، وتأخذ بعين الاعتبار وفرة المواد الأولية والطاقات البشرية وتصنيف الصناعات سواء كانت خفيفة أو ثقيلة وتحديد معايير الجودة المطلوبة، وغيرها.

- **مرحلة دراسات الجدوى:** وهي المرحلة التي يتم فيها وضع تفاصيل لمشاريع محددة وتقييمها اقتصادياً وفنياً على السواء، والتي يجب أن يتم تقييمها بيئياً أيضاً، لكن في الغالب يتم تقييم المشاريع الصناعية حسب العائد الاقتصادي وحسب الأهمية الاستراتيجية ويتم اجراء تحليل مالي من وجهة نظر مالك المشروع أو الجهة المخولة وتقدير قيمة الموارد وطرق التمويل التي يستخدمها المشروع سواء موارد أولية أو بشرية والماكينات والمعدات المستخدمة وكذلك تقدير المنتجات وأسعار السوق وإجراء تحليل للفوائد الاقتصادية بمعيار نقدي.

- **مرحلة تحديد موقع المشروع:** يتم اعداد مشاريع الاستثمار في 30 نسخة توزع على مختلف الإدارات المعنية بتقييم، ويخصص أو يتم المفاضلة بين أكثر من موقع تبعاً لنوعية النشاط الصناعي وأهمية تواجدته بالقرب من الموارد الأولية واضعين في



الاعتبار تكاليف نقل تلك المواد وكذلك مراعاة موقع أسواق السلع وتوافر الأيدي العاملة والمرافق (كهرباء وماء) وقد يتم اختيار موقع المصنع في إحدى المناطق التي سبق تخصيصها لإقامة المنشآت الصناعية.

- **تقييم الناتج البيئي:** الهدف من إعداد الدراسات البيئية للمشاريع الصناعية هو التنبؤ بالملوثات المحتملة من إقامة تلك المشاريع لوضع الحلول المناسبة للحد من انتشارها وتتضمن تلك الدراسات عمل بدائل مختلفة للمشاريع لاختيار أفضلها بيئياً وتتطلب عملية إجراء تقدير للأثار البيئية استخدام مهارات، إضافة إلى جوانب أخرى ذات أهمية وهي: الصحة العامة، العمالة، الأثار الاقتصادية، الأثار الثقافية، المخاطر الايكولوجية، المخاطر الجمالية.

وتعد الانبعاثات والملوثات الغازية هي المؤثرات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على المجاورات في حالة عدم التحكم في انبعاثها ولسهولة انتشارها مما يتطلب تحديد نوعية الغازات المنبعثة ومدى خطورتها، ووضع وسائل التحكم المناسبة من مداخن أو مراوح شفط وفلاتر خاصة، مع وضع أجهزة الرصد المستمرة، وفي حالة وجود مخلفات سائلة ضارة: يجب العمل على معالجتها قبل تصريفها في شبكة الصرف الصحي أو إلى البحر، لاحتمالية تأثيرها السلبي على شبكة المجاري، أو على الخصائص الطبيعية للبحر خاصة إذا كان موقع المصنع على البحر فبعض المصانع تقوم بعمليات تبريد للنفايات السائلة، ثم إلقائها في البحر وهي مشبعة بالمواد الكيماوية و الزيوت المضرّة بالبيئة البحرية، كما يجب أن يتم تحديد الملوثات الصلبة ومخلفات عمليات الإنشاء وعمليات التصنيع، والتشجيع على عمليات إعادة التصنيع، وتدوير النفايات، والتنسيق مع البلدية للتخلص من تلك النفايات.

- **خطوط سير الإنتاج ومتابعته:** يراعى في دراسة الأثار البيئية لخط سير الإنتاج في العمليات التصنيعية: تحديد المصادر المحتملة للتلوث؛ قبل تنفيذ المشروع، لإمكانية تعديل التصاميم دون الضرر بالسلامة الاقتصادية للمصنع، ويتم إعداد تلك الدراسة من طرف متخصصين في المجال.

- **تقييم المشاريع الصناعية:** تبعت المشاريع للمديريات المسؤولة على ابداء رأيها وفي الغلب العام تمنح مدة تقدر ب: 60 يوم اما بالرفض أو بقبول المشروع.

- **متابعة المشاريع الصناعية بعد التنفيذ:** يجب متابعة المصانع بعد تنفيذها ومزاولة الأنشطة فيها للحرص على البيئة من خلال اقسام مختصة في إدارة البيئة الصناعية في مديرية البيئة.

بين عالم النظرية والميدان هوة يتسع مداها فليست كل الصناعة ذات أثر جيد وليست كل الصناعة يمكن التحكم بمردودها البيئي في ظل المعطيات الآتي ذكرها:

**ثالثا حماية البيئة في إطار سياسات المناطق الصناعية كهدف التنمية المستدامة:** إن التفكير بالديمومة بشكل معمق؛ أدى إلى تطوير أدوات قياس التنمية، التي كان دورها -لفترة طويلة- مقتصرًا على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، ثم استكمل المفهوم بصياغة مؤشرات، الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، باعتبار حماية البيئة حقيقة تتطلب اهتمام المؤسسات الصناعية التي ترغب في الاستمرار في مزاولتها الصناعية، وتحقيق الديمومة؛ بالحد من الهدر واكتشاف البدائل، وفيما يلي نظرة عن الأثار البيئية للصناعة.

### 3-1 الأثار البيئية للصناعة:

تفاقمت المشكلات البيئية إلى الحد الذي أصبحت فيه الأنشطة الإنمائية الصناعية خطراً على حياة الإنسان وبيئته الطبيعية، حيث باتت الأنشطة الصناعية مصدراً مؤثراً على السلامة العامة، ومن بين المشكلات نذكر الآتي:

- **مشكلة التلوث:** العلاقة بين النشاط الصناعي والبيئة تتغير بصورة مستمرة، لأجل ذلك لا بد من الابتكار التكنولوجي والتغيير الهيكلي؛ للتوجه نحو الحد من الضرر البيئي. وإن كان ذلك يؤدي للتوسع في النشاط الصناعي؛ إلا أنه يمنح قدرة للتصدي للأضرار<sup>(8)</sup>. فالنشاط الصناعي يتسبب في مشكلات بيئية، كما أنه يساعد على التصدي لها.

- **استنزاف موارد البيئة:** لقد أدى تزايد عدد السكان في العالم "وبالتحديد في دول العالم النامي في سعي الإنسان للحفاظ على حياته فقد اتجه إلى استنفاد واستنزاف ما في البيئة من مواد وطاقات، وبخاصة استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة، وقد تتهبت معظم المجتمعات البشرية والهيئات الدولية والمحلية الحكومية والأهلية والمحافل العلمية البيئية إلى خطورة، مشكلة الانفجار السكاني واستنزاف الثروات البيئية بطريقة عشوائية غير منظمة.<sup>9</sup>

- **مشكلة الضجيج:** "أكثر من 65 مليون شخص في الدول الصناعية يعانون من أعراض صحية خطيرة جدا أثبت أن سببها الرئيسي هو الضجيج الذي يفوق طاقة الإنسان على التحمل، ويكثر انتشار هذه المشكلة في الدول الصناعية الكبرى، والمناطق الصناعية. واليابانيون هم الأكثر تأثراً بالضجيج الصناعي، والنواتج عن النقل البري والجوي، كما أن صوت الطائرات يتسبب بموت الآلاف سنويا.<sup>10</sup>

يتبين من الإشكالات السابقة أن آثار النشاط الصناعي تطال مناطق ومجالات متعددة، رغم أنه يدور ضمن حيز جغرافي محدد. فمشاكل البيئة الصناعية نتاج مخلفات

الصناعات الثقيلة ومصانع تكرير البترول والإسمنت وغيرها، والصناعات الخفيفة المتواجدة على مستوى المناطق الصناعية.

ومع أن النصوص القانونية صارمة للحد من التلوث البيئي المحلي، و"التكنولوجيا المنظفة للبيئة، قد هيأت في الآونة الأخيرة مناخا للتطور الصناعي أقل ضررا للبيئة مما كان ممكنا من قبل"،<sup>11</sup> إلا أن التطبيق والمراقبة المحلية من طرف المديرية المعنية تبقى مرهونة بإرادة المدراء الولائيين؛ على مستوى كل مديريةية. فمشاريع المستثمرين تحوي خططا جيدة للحفاظ على محيط المؤسسة الصناعية نظيف؛ إلا أن التطبيق الفعلي لها والمراقبة والمتابعة والصيانة؛ أمور تبقى بعيدة عن المدخل النظري الذي يطرح من خلاله أهداف التنمية المستدامة في المشاريع الصناعية.

وتحلل الوحدة الإنتاجية على مستوى المؤسسة مرتكزات أهمها:

**-المرتكزات الاقتصادية:** بتحديد الاتجاهات الاقتصادية في بيئة الصناعة الحالية والمستقبلية، والوضع الاقتصادي للمؤسسة ذاتها والاتجاهات المستقبلية وأساليب التوافق بين الوضع الاقتصادي لها وبين الوضع الاقتصادي الصناعي السائد.

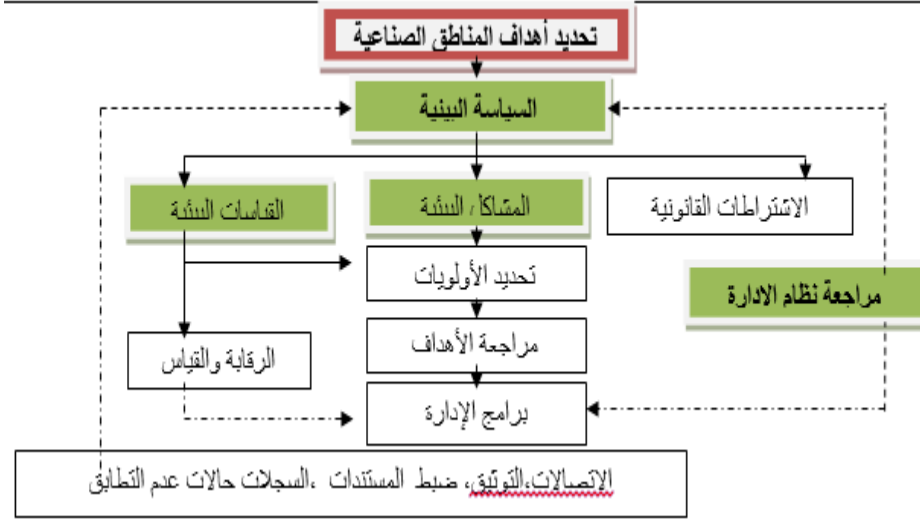
**-المرتكزات الاجتماعية:** تحديد اعتبارات التي يجب التعامل معها وتوجيهات المجتمع من ناحية المبادئ والسلوكيات. وكذلك جماعات الضغط وأثرها على أعمال المؤسسة.

**-المرتكزات التكنولوجية:** تعني تحديد توجهات المؤسسة لاستخدامات التكنولوجيا في تسيير أعمالها، وكيفية تحديد المعيار التكنولوجي المناسب، وتوجهات المؤسسة للاستثمار في تنمية التكنولوجيا النظيفة.

**-المرتكزات البيئية:** وتعني تحديد الخبرات المكتسبة لدى المؤسسة والعاملين بها عن عنصر البيئة وظواهرها، وكيفية تعاملها مع هذه العناصر والظواهر بما يعظم من إنتاجية المؤسسة وبشكل يحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

وتتمثل مهام الإدارة البيئية في المناطق الصناعية إلى تقليل التأثير على البيئة، بتحسين أساليب الإنتاج وتحليل الأداء البيئي لمراحل التصنيع بعد دمج المنظومة في الهيكل التنظيمي كما هو موضح في المخطط أدناه:

الشكل رقم (01) مجالات العمل للإدارة البيئية في المناطق الصناعية<sup>12</sup>



المصدر: عاشور مزريق، بن نافلة قدور: المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية بالإسقاط على حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف.

- من خلال النموذج أعلاه نستطيع القول إن الحفاظ على البيئة في المناطق الصناعية ليس بالمهمة السهلة وتتم عملية المراجعة للحفاظ البيئي على أساس من معايير متعددة نذكر منها:
- إعداد مورد بشري يعي خطورة المخلفات الصناعية وهذا بانتهاء أفضل طلبات العمل في المنشأة الصناعية.
  - تقدير حجم المخاطر المحتملة في الأنشطة الصناعية في المناطق الصناعية.
  - تدعيم تكوين إجراءات الصحة والسلامة الشخصية والاجتماعية من الحوادث الصناعية.
  - تطوير طرق الإنتاج بتطبيق التكنولوجيات اللازمة والاهتمام بالصيانة الدورية للمعدات.
  - إعادة استخدام المياه الصناعية والتنظيف لتبريد الآلات للحد من الهدر وتوفير مصادر بديلة للمياه اللازمة للتوسعات الصناعية، مع اقتراح نماذج جديدة للتشغيل بالطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية والهوائية والغازية وغيرها.
  - جودة المواد الخام ومدى مطابقتها للموصفات والمنتجات وجودة تقنيات العمليات المستخدمة، مستقبلا.

2-3 "الآليات المؤسسية لإدارة البيئة في المناطق الصناعية: يتم تنفيذها على النحو التالي:

- مراجعة الأوضاع الحالية للبيئة والإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة للمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في اطر خطة شاملة، وإدخال ضوابط جديدة للحد من الملوثات بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتج بهدف الحد من انبعاث الملوثات.
- ترشيد استخدام الموارد استخدام التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الدوائر المغلقة للمياه ويمكن توضيح الأساليب النظيفة التي تستند عليها الإدارة البيئية للحد من المخلفات في المؤسسات الصناعية بالمخطط الموالي:

الشكل رقم(02): أساليب الحد من المخلفات الصناعية<sup>13</sup>



المصدر: عاشور مزريق، بن نافلة قدور: المرجع السابق.

من خلال الرسم أعلاه يمكننا القول إن القاعدة العامة للحفاظ البيئي موحدة في الفكر الأكاديمي، ولا تخرج عن قاعدة الخمسة «R» وهي على التوالي *réduire, recherche, recyclé, réutilisation, récupération* هذه الكلمات ترجمة لـ:

خفض الانبعاثات الغازية والملوثات البيئية وتقليل الهدر وترشيد الاستهلاك، البحث عن مصادر طاغوية واناغية جديدة ونظيفة وصديقة للبيئة، إعادة تدوير النفايات للحصول الطاقة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، إعادة استخدام المواد التي تؤمن لنا أكثر من استعمال، استرجاع المواد الخطرة وعدم تركها في الطبيعة، وعليه تظهر أهمية المحافظة على معايير وشروط السلامة البيئية التي تؤثر في المحيط الخارجي للمناطق الصناعية، وإدارة مخاطر الصناعة وآليات الحد منها، إضافة إلى أن الأثار تطل المحيط الاجتماعي خاصة وأن الصناعة بوجه عام تلازم التحضر وتعد وجها للحياة العصرية وثقافة جديدة وأسلوب مختلف تماما عن حياة الريف وشبه الحضر، لهذا سنعرض في العنصر الموالي القراءة السوسيولوجية لآثار المناطق الصناعية على المجال الاجتماعي.

#### رابعاً: الأثار الاجتماعية للمناطق الصناعية: 1-4 قراءة سوسيولوجية:

يتمثل البعد الاجتماعي -كمجال مرصود في التنمية المستدامة- في عدالة التوزيع واحترام الأقليات، وعدم تهيمش الجماعات مهما كان انتمائها العرقي او الأيديولوجي أو الثقافي، تتوقف الاستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المستدامة على القيم الأخلاقية، ومفهوم الهوية والعمل الاجتماعي.

لكن مظاهر النمو والتلاحق الثقافي يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتمثل التغيير الاجتماعي -الناجم عن استخراج الموارد على نطاق واسع- في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات، وهنا يمكن تدمير أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية. ويرتد تخطيط المناطق الصناعية على تخطيط المدينة بشكل عام، حيث يزيد من توسعها العمراني، وفق نموذج مستوحى من النمط الغير عربي. فتصبح أخلاق سكان هذه المدن مصطنعة، فاستتساخ نماذج جاهزة نجحت في بيئة غربية، ليس بالضروري أن تنجح في بيئة أخرى، وعليه هناك تداعيات اجتماعية لهذه السياسة على المحيط الاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **تغير مخطط المدن:** إن تخطيط المدن في الجزائر كغيره من النماذج السكنية المأخوذة عن العالم الغربي، نتج عنه إهدار للموارد والجهد واستنزاف للخدمات وتمدد للشبكات والطرق، الأمر الذي يولد لدى سكان المدن المجاورة الرغبة في اللحاق بهذا الركب الصناعي ذي الشكل المتحضر والحضاري فتظهر حركية اجتماعية غير مخططة وغير متوقعة، الأمر الذي يدفع إلى انتشار مظاهر حياتية ونماذج سلوكية غير مسبوقه وغير مألوفة وسريعة الانتشار.

- **اختلال التركيبة الاجتماعية لسكان:** غالباً ما تكون الهجرة من قبل الذكور وهم في سن الفتوة والزواج مما يولد مشكلات أخرى تتعلق بتزايد مشكلة العنوسة بين النساء، وتقلص حظوظ الخصوبة في المجتمع فبعد أن كان سن الزواج يقدر "ب: 22.2 بالنسبة للإناث و27.6 بالنسبة للذكور سنة 1986 أصبح 29.6 و33 للإناث والذكور على التوالي سنة 2002 وهذه ظاهرة يستتبعها العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى، بخاصة في ظل الإغراءات التي يجدها الشاب بين يديه في المدينة مما قد ينتج عنها نوعاً من الانحراف في ظل تأخر سن الزواج، ناهيك عن انتشار الملوثات الصناعية التي تتسبب في خفض الخصوبة حيث كانت النسبة سنة 1980 تقدر ب: 201.3 تقلصت إلى 75.09 سنة 2006<sup>14</sup>، زيادة إلى انتشار الاعاقات والتشوهات الخلقية بين الأجنة.

- **العزلة بين أفراد الأسرة أحد الأثار الاجتماعية للتوسع الصناعي:** فضعف درجة التواصل الاجتماعي بين أفراد الأسرة والمجتمع بشكل عام نتيجة لتباعد أطراف المدينة وكثافة سكانها والانشغالات اليومية، تجعل من حياة الزوجين شبه مستحيلة فيلجؤون للطلاق الذي يميز أكثر حياة سكان الحضر عن سكان الريف والبادية وذلك لزيادة ضغوط الحياة داخل المدينة وعيش الأسر في شكل الأسرة النووية المنفردة عن أسرتها الكبيرة، يدفع بالأولياء إلى التخلي بصفة تدريجية عن مسؤولياتهم التربوية ويفضون بها إلى المربية التي يأخذ منها الطفل اللغة والأسلوب ويدخل في مشاكل نفسية عميقة كإعاقة نموهم الذاتي، وميلهم للانعزال ونشأتهم الاتكالية وعدم تقديرهم للمسؤولية وذلك لتلبية احتياجاتهم من قبل الخادمة.

- **زيادة معدلات الجريمة في المدن ذات الطابع الصناعي:** على الرغم من الصبغة الأمنية لهذه المشكلة، لكن لا يمكن بحال من الأحوال أن نصلها عن منطلقها الاجتماعي المسبب لها، إضافة إلى الأثار الاجتماعية التي تنتج عنها إثر سجن المعيل أو انحراف الأبناء لأن الشواهد العلمية تظهر أن السلوك المنحرف والجريمة ينتشران في المجتمعات المتحضرة أكثر من غيرها، فالجريمة تُعد ظاهرة حضرية، تظهر خاصة من خلال إقامة مشروع في منطقة ذات

طابع ثقافي محافظ؛ أو ذات طابع مميز فيؤدي هذا الاحتكاك مع الأشخاص الذين لا يملكون الخبرة في التعامل مع العالم الخارجي إلى تدمير النسيج الاجتماعي.

- **شيوخ النزعة الاستهلاكية بين أفراد المدن الصناعية:** هذه الظاهرة تتزايد بين سكان المدن ذات الطابع الصناعي عادة، والشباب بشكل خاص، وهي ظاهرة تزامنت مع الانفتاح المجتمعي في المدينة، ونتيجة طبيعية للمغريات المادية، والتطور الكبير في فنون الدعاية والإعلان عن منتجات كمالية.

وتتزايد هذه الظاهرة في ظل توفر المال في أيدي الناس في فترات معينة، وزيادة القيم الاستهلاكية الراضة للعمل اليدوي، بعد أن انتقلت المجتمعات من مجتمعات تعيش حد الكفاف؛ إلى مجتمعات تنعم بثروة طائلة لم تبذل جهداً كبيراً للحصول عليها.

- **تغير شكل الأسرة من أسر ممتدة إلى نووية:** الأسرة، أو العائلة تمثل الوحدة الاجتماعية الأساسية في الريف والحضر، وعلى الرغم مما طرأ على أدوارها من تغيرات، وإن بدت هذه التغيرات أسرع في الحضر عنها في الريف، إلا أن الأسرة الحضرية في المدينة تتصف بالصغر والنووية؛ مقابل الأسرة الممتدة في غير المناطق الحضرية، كما أن حجم الأسرة في الريف أكبر منه في الحضر، وما يزال هناك وجود ملموس للأسرة التقليدية، أو ما يسمى بالأسرة الممتدة، أو التي تقوم على علاقات القرابة رغم أن عدد المقيمين في مسكن واحد في الريف أكثر مما في المدينة. ويجر تغيير شكل الأسرة وشكل القيادة بها إلى ضعف سلطة الضبط الاجتماعي التي كان يمارسها الآباء بالاستعانة بباقي الأقارب، في حيز الوظيفة الأخلاقية والتكافلية والثقافية، فضلاً عن الانشغال الكبير من قبل سكان المناطق الحضرية بهمومهم الخاصة، فبشكل عام برز إلى سطح المجتمع المدني خلل في طبيعة التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة من جانب وبين أفراد الحي الواحد - الجيرة - من جانب آخر، فتشير كثير من البحوث الاجتماعية العربية إلى أن التفاعلات داخل الأسرة العربية طرأ عليها مجموعة من المتغيرات، من أبرزها تناقص الوقت اليومي الذي يقضيه أعضاء الأسرة معاً؛ نتيجة تباينات مواعيد العمل والتعليم، وبروز الطموحات الشخصية، مما قلل من فرص التفاعلات اليومية التي كانت تتم داخل الأسرة من خلال الفرائض الشرعية، كالصلاة معاً، أو عادات يومية كتناول الطعام، أو قضاء وقت الفراغ، أو أداء بعض الواجبات الاجتماعية معاً، ويزداد الأمر خطورة بحدوث ما يسمى بالتفكك بين الأجيال، وهو جيل الشباب من جانب؛ وجيل كبار السن - الشيوخ - بما يمتلكه من خبرات حياتية متراكمة.



- **اللااستقرار الوظيفي:** تهدف مشاريع المناطق الصناعية إلى النهوض بالمناطق المحلية ودعم عجلة التنمية بها من خلال فتح مناصب عمل دائمة، فالمستثمر حينما يضع مشروع الجدوى التقنية-الاقتصادية؛ يدرج ضمن أهدافه التنموية المحلية أن المشروع سيسمح بخلق 60 منصب عمل دائم لسكان المدينة المتواجد بها المشروع الصناعي، إلا أن الواقع المعاش الفعلي الحقيقي عكس ذلك بكثير، فصاحب المشروع لا يلتزم بهذا البند عندما يتم تفعيل المشروع، ويقوم بتشغيل 20 عامل على أقصى تقدير. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يجد مجموع العمال وضعهم المهني في دائرة اللاإستقرار، نظرا لعدم موافقة صاحب المشروع على تأمين كل العاملين على المرض والعجز، وإن تمت العملية فيقتطع صاحب المشروع ثمن الاشتراك في الصندوق من راتب العامل.

لأجل ذلك كله عملت الحكومة الجزائرية على وضع استراتيجية عمل ترمي إلى حماية البيئة، الهدف منها هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستعمال الرشيد والمستديم للموارد الطبيعية، وضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد الصحة العامة، واتخاذ التدابير المعالجة للمشاكل البيئية، كالتخلي عن كل بقايا الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة، وتمويل حماية البيئة.

4-2 **الإجراءات القانونية لمواجهة الأخطار الصناعية:** تعد الجزائر من الدول المهتمة بالمحيط والبيئة ومن أهم الدول التي تسعى من خلال سياستها إلى المحافظة على البيئة بالرغم من اعتمادها في اقتصادها على المحروقات، حيث تعتبر هذه السلعة من أكثر السلع الملوثة إذا لم يتم التعامل معها بشكل ملائم ومسؤول، وتعد الجزائر من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة، وتعد أيضا من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورو متوسطية، عربية وعالمية في حماية البيئة، أما فيما يخص مشاركتها نذكر على سبيل المثال:

**عربيا:** المشاركة في مجلس وزراء البيئة العرب وشغلت الجزائر منصب رئاسة منطقة المغرب العربي.

**إفريقيا:** شاركت في الاجتماعات الإفريقية المنعقدة كمؤتمر مابوتو بالمزمبيق سنة 1998، والذي كان حول التسيير المدمج والمستديم للمناطق الساحلية.

- العلاقة مع الهيئات الدولية :

الجدول رقم (01): التعاون الثنائي في مجال الاتفاقات البيئية (الجزائرية - الأجنبية).

عنوان المشروع	هيئة التمويل	المبلغ
-مراقبة التلوث الصناعي	البنك العالمي	10.500.000 دولار
- تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة	GTZ الجمهورية الألمانية	10.000.000 مارك
- تدعيم لإمكانيات الوطنية في الميدان البيئي مع إدخال التربية البيئية في التعليم	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	1.862.000 دولار
- تسيير التلوث للنفايات البترولية في البحر الأبيض المتوسط (تجهيز 04 مخابر مينائية)	الصندوق الأوروبي للاستثمار FEM	439.000 دولار
- البرنامج الوطني للنشاطات البيئية	البنك الأوروبي للاستثمار METAP	600.000 دولار
- الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية	الصندوق الدولي للبيئة	360.769 دولار
- الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي	الصندوق الدولي للبيئة	230.500 دولار
- البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون	الصندوق المتعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونريال	12.500.0 دولار

المصدر: وزارة البيئة "النشاط الدولي"، الجزائر البيئية، رقم 2-1999، ص.26.

- **الإجراءات التشريعية:** اتخذت مجموعة من الإجراءات ووضعت مجموعة من السياسات كي تحافظ على الوضع البيئي وحمايته من الأخطار الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة، والوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية، ومن بينها قانون حماية البيئة الذي نوجزه كمايلي:

- **قانون حماية البيئة؛** نوجزه في مايلي:

- أول قانون صدر فيما يخص حماية البيئة في الجزائر هو القانون رقم 03/83 والمؤرخ في 1983/02/05، والذي كان يتعلق بحماية البيئة بصفة عامة، ثم تلاه،
- المرسوم التنفيذي رقم 87-91 المؤرخ في 1987/04/21 المتعلق بدراسة تأثير تهيئة المحيط،
- المرسوم التنفيذي رقم 78/90 المؤرخ في 1990/02/27 والمتعلق بدراسة التأثيرات البيئية،

- ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 339/98 المؤرخ في 03/11/1998 المتعلق بالمنشآت المنصفة ،
- وتلاه القانون رقم 19/01 المؤرخ في 12/12/2001م المتعلق بالنفائيات الصلبة ،
- وصدر معه القانون رقم 20/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ،
- ثم القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03/07/2001 والمتعلق بقانون المناجم ،
- وأخيرا القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الذي استندت صياغته إلى القوانين السابقة وقوانين أخرى والذي تضمن عامة دراسة الأثر على البيئة.
- **إنشاء مديريات البيئة:** أنشأت مديرية البيئة طبقاً لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي سنة 1996 ، والمتضمن إحداث مفتشيات للبيئة بمختلف ولايات الوطن ، إذ عدل المرسوم التنفيذي أعلاه بمرسوم تنفيذي رقم 03 - 494 مؤرخ في 17 ديسمبر سنة 2003 الذي يعتبر ويحول مفتشيات البيئة إلى مديريات البيئة للولايات ، حيث جعلها الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة ، تسعى المديرية إلى جمع أكبر قدر من المعلومات الضرورية حول الوضعية البيئية في الولاية بهدف دراسة كيفية معالجتها وتحديد مجالات التدخلات اللازمة مع تحديد المواقع التي يجب مراقبتها وترتيبها حسب الأولوية.
- **الإصلاح الجبائي الأخضر:** تبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمده الجزائر ظهرت ما يسمى بالجباية البيئية كأحد أهم الأدوات الاقتصادية لمكافحة التلوث فمبلغ الرسم يتكون من رسم أساسي يقدر بـ 3 آلاف دينار على كل المنشآت المعتبرة الداخلة في نطاق التصريح كما نص عليه المرسوم رقم 88-19 المؤرخ في 26 جويلية 1988 ، و30 ألف دينار لكل المنشآت المترتبة التي تخضع واحدة من نشاطات التصريح وتبلغ قيمة الرسم 120 ألف دينار بالنسبة للمنشآت المترتبة ضمن النشاطات التي تخضع إحداها على الأقل لتصريح وزير البيئة ، و90 ألف دينار بالنسبة للمنشآت التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لتصريح الوالي حسب ما هو وارد في المرسوم التنفيذي رقم 98-339 الصادر بتاريخ 03 نوفمبر 1998 ، و20 ألف دينار بالنسبة للمنشآت التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لتصريح المجلس الشعبي البلدي و9.000 دينار بالنسبة للهيئات التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل للتصريح.

رغم مساعي الدولة نحو الحد من المخاطر البيئية إلا ان البيئة لا زالت تعاني من التلوث الصناعي خاصة في غياب المراقبة والمتابعة القضائية للمتسببين في عدم احترام شروط السلامة البيئية، وهو ما يدفعنا بالتنبؤ بالتنمية المستدامة التي تتأسس أولا وقبل كل شيء على الحفاظ على الرأس مال المجتمعي، إلا أن الخطط التنموية المستقبلية للمناطق الصناعية تتمركز أساسا في مناطق الشمال وهو حال التنمية التي باشرت بها البلاد منذ الاستقلال والذي خلف أضرار للبيئة ولمحيط عيش الأفراد بصفة عامة، فالتمركز المكاني حسب المناطق طور الإنجاز أو المناطق في طور الدراسة أو المناطق قيد الدراسة كلها مشاريع تأصل اللاتوازن في تنمية شاملة لأنه وعلى هذه الشاكلة سيزيد حجم النزوح الريفي، والبناءات الفوضوية والعشوائية حول المناطق والمؤسسات الصناعية، كما ستزداد كمية النفايات الصلبة والمائية للأفراد والمؤسسات جراء الاستهلاك المفرط للمواد المنتجة أو المستوردة والرمي العشوائي للفضلات، إضافة إلى أن هذا التوطن سيكون على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الغابية والخضراء، وهذا التوزيع والإستراتيجية المستقبلية حالها حال الخطط التنموية التقليدية، المتمركزة على حدود الساحل وهو موضح في الشكل رقم (03): ولا تشكل مجموع المناطق الصناعية سوى 09% من النشاط الصناعي على مستوى البلاد، وتمثل الصناعات الغذائية نسبة 36% من مجمل النشاطات وهي النسبة الغالبة.

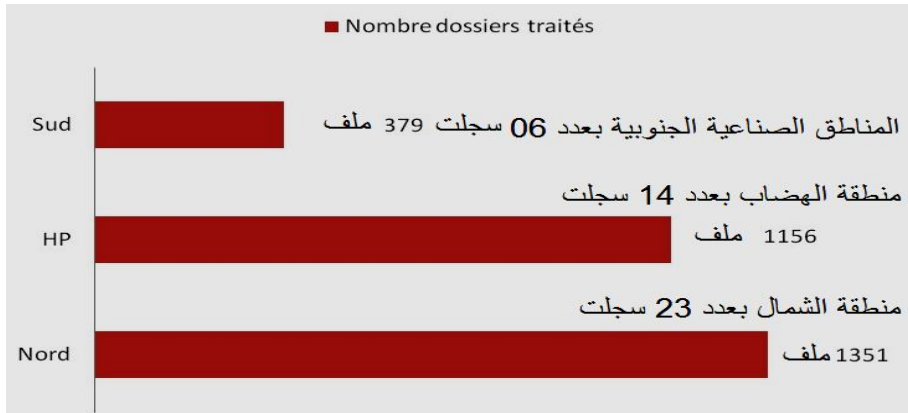
الشكل رقم (03) يبين التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة حسب مخطط 2014:



المصدر: ministère de l'industrie et des mines, analyse des dossiers traités par les CALPIREF, exercice 2014

ساهم الاستثمار في إطار المناطق الصناعية في النمو الاقتصادي المتواصل خلال السنوات الماضية، لكن يشهد هذا المجال من الاستثمار تراجعاً منذ سنة 2014، وذلك بسبب مشكل العقار الصناعي الذي لم تجد له الدولة حلاً جذرياً إلى يومنا، فكثير من الأراضي غير مسجلة، ولم يتم مسحها بعد، كما واجهت المشاريع مشكل المديونية، وعدم تمكن بعضها من دفع مستحقات البنوك، وبالتالي لجأت الدولة إلى إعادة تطهيرها مالياً. ولا زالت الدولة تعد الممول الوحيد للعقار الصناعي، بالرغم من توفر العرض في هذا المجال في القطاع الخاص، والعديد من المشاريع لم تقم باستغلال العقارات التي خصصت لها، وهو ما يكشف عن الجهات المستفيدة من ذلك، والتي أصبحت تمتلك ثروة مالية، وأصبحت بعد تغير هيكل الطبقات الاجتماعية من الطبقة الأرستقراطية، أو ما يعرفون بالأغنياء الجدد.

شكل رقم (04) يوضح عدد المناطق الصناعية حسب المناطق وعدد الملفات المسجلة:



المصدر: ministère de l'industrie et des mines, analyse des dossiers traites par les CALPIREF, exercice 2014p07.

- أعدت الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار نشرية كشفت فيها أنه:
- تم معالجة "6.283 ملف خلال سنة 2014، أي تراجع بنسبة 18%، مقارنة بسنة 2013.
- المشاريع الصناعية لدى وكالة كالبيراف عرفت تراجعاً بنحو 25%.
- 59% من الملفات المقدمة تم قبولها.
- أغلب المشاريع متمركزة في جهة الشمال.
- خصص مبلغ 370 مليار دينار، و2.300 هكتاراً أراضي صناعية.<sup>15</sup>

وتبقى الصناعة الغذائية تتصدر قائمة المشاريع في المناطق الصناعية بنسبة 36%،<sup>16</sup> ومشاريع النسيج والجلود وصناعة الورق وإعادة تدويره ضئيلة جدا بنسب 07 و 04% على التوالي<sup>17</sup>، وهي لا تعبر عن حجم الاستهلاك لهذه المواد، فالإدارات مثلا تستهلك الورق بكميات جد كبيرة يوميا، ومثلها صناعة النسيج المعتمدة على الجلود؛ ضعيفة، رغم الثروة الحيوانية بالبلاد، والتي من المفروض استغلالها بطرق رشيدة لتطوير صناعة النسيج والجلود وتخفيف فاتورة الاستيراد، فالطابع الثقافي غني و متنوع بالبلاد، وهو ما يسمح بتمويل الصناعة النسيجية بالمكونات الأصلية وتنويعها، وتطوير الصناعة حسب القدرة الشرائية و المنافسة العالمية.

والتمتية إن كانت لا تتماشى ومفهومها العلمي؛ ستترك آثارا متعددة، مثل الاستخدام المكثف للموارد البيئية، وعدم الاكتراث لإمكانية نفاذها، وظهور أنماط استهلاك متزايدة بسبب وسائل الإعلام والدعاية. وحتى المناطق الصناعية الجديدة شكلت عامل ضغط؛ لإتباعها نفس أساليب التتمية السابقة، والتي تعتمد على رفع معدلات النمو إلى أقصى حد؛ بدون اعتبار للبعد البيئي والاجتماعي.

لقد كانت آثار هذه السياسات واضحة بالنسبة للبلدان الصناعية، ولكنها أكثر وضوحا في بلادنا بسبب انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي، والاستغلال المفرط للموارد المتاحة فيها، والخيار الذي لا بد من إتباعه لتحقيق تنمية مستدامة هو دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، بمعنى آخر اعتماد التتمية المستدامة كنهج مختلف عن مجرد النمو، وهذا يعني تعزيز قدرة المناطق الصناعية على تبني المسؤولية البيئية كما هو حال المؤسسات الصناعية، وما يزيد من صعوبة تقييم الأداء البيئي هو نقص المعلومات الدقيقة والتقييم الشامل والدقيق والصريح، وهو أمر في كثير من الأحيان لا يتم تبادلها بين القطاعات المعنية. وعن حياة الرفاه الاجتماعي وجودتها تبقى ميزة الخطاب السياسي الذي يترجم في سياسات تجهض كل عشرية ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تحقيق الأهداف المتعددة القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.

### النتائج العامة:

- تسهم المناطق الصناعية في الدفع بعجلة التتمية بتوفير مناصب عمل وتنويع المنتج المحلي.
- حسن التوزيع الجغرافي يسهم في القضاء على النزوح من مناطق الداخل إلى مناطق تركز الصناعة الثقيلة بمدن الساحل.

- تؤثر المناطق الصناعية في تغيير سلم القيم لدى سكان المناطق على المدى البعيد لأنها تجلب اليها قيم البلدان الصناعية.
- تؤثر المناطق الصناعية بشكل كبير في البيئة المحيطة، مع تسجيل سلوكيات معادية للبيئة من قبل بعض المستثمرين.
- دمج سياسات التخطيط لبيئة نظيفة من شأنه أن يساهم في الحفاظ على محيط نقى للتواجد البشري.
- توطين المناطق الصناعية لم يأخذ بالحسبان التوازن في التوزيع الجغرافي وخصوصيات الولايات.

### خاتمة:

إن الاستدامة التنموية حاجة متنامية لدى الفئات الاجتماعية على اختلافها لكن تبقى بعيدة استراتيجيتها عن هدف جودة الحياة في الجزائر فلا بعد البيئة ولا البعد الاجتماعي ينبئ باستدامة المدخرات والمخزونات في ظل إعادة إنتاج أخطاء الممارسات الماضية فمنذ الاستقلال والجزائر كل عشرية تعرف إعادة هيكلة كل القطاعات وإعادة خطط التسيير وإعادة طرق التمويل ومراجعة القوانين والتشريعات لكن زاد الضغط كثيرا في الآونة الأخيرة، فلا وظيفية النسق الصناعي أثرت على البعدين البيئي والاجتماعي بطريقة غير جيدة واللاوظيفية تبنى باللاتزان.

ورغم أن المناطق الصناعية جد مهمة؛ لأثرها الإيجابي على التنمية المستدامة، إلا أنها أنتجت استراتيجيات فاشلة، لعدم مراقبة النشاط وغياب المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، مما أثر على الحياة الاجتماعية بصفة عامة. والانبعاثات ملوثة للهواء، وهي خطر على الصحة التنفسية، والمخلفات السائلة ملوثة لمياه هي موطن التنوع وتكاثر الأسماك والكائنات الحية التي تضمن التوازن الإيكولوجي.

والمشاريع الاستثمارية تستنزف مختلف الطاقات الموجودة في الطبيعة كالغابات والماء، لأنها لا تتضمن تنويع لمصادر الطاقة كالطاقة الشمسية، أو تحلية مياه البحر للتزود بالمياه اللازمة لتشغيل وتبريد المعدات الصناعية.

من الواضح أن للمناطق الصناعية آثارا اجتماعية، كتوفير لمناصب عمل؛ إلا أن توزيعها وتركيزها في المدن الساحلية يشكل نقطة ضغط على المدن الكبيرة، لأن النزوح نحوها سيكون بشكل كبير، وهو ما يؤدي إلى انتشار الأمراض المزمنة، والآفات الاجتماعية، وازدياد التجمعات العشوائية والفوضوية وهو ما يؤثر على نمط المعيشة ويشوه المنظر الجمالي.

إن التنمية المستدامة ليست بحجم المناطق الموزعة على قطر البلاد؛ بل بالمواد الأولية التي يجب استغلالها بشكل عقلائي، وجعلها مربحة، فلا يمكن الاستغناء عن الصناعة؛ بل تطويرها لتتوافق مع البيئة النظيفة، فهي تعطي فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، ونشر الوعي، وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحليّة والإقليميّة والدولية.

نخلص مما سبق أن استراتيجية التنمية الشاملة والهدف النظري بعيد المدى عن سياسة الحكومة في تحقيق جودة الحياة. وهذه المفاهيم وغيرها تحدث نوعا من الفوضى بين الأهداف بعيدة المدى وطرق التنفيذ؛ في ظل ظروف وتوازنات عالمية، ومنافسة شديدة التسارع. مع تبني مفاهيم نظرية ضخمة، وافتقار للوعي بمفهومي الحق والواجب، وغياب استراتيجية اجتماعية وبيئية تساعد على التنبؤ بنجاح التنمية المستدامة.



الهوامش:

1. محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية، ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص13.
2. محمد عبد القادر الفقي، البيئية مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا 1993، ص18 .
3. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني: البيئية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص27.
4. محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص20، بتصرف.
5. عدلي على أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، مصر 2003، ص17.
6. ساسي سفيان، غريب منية: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية، (بين التشريع والتطبيق)، دراسة ميدانية تحليلية، الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص06، بتصرف.
7. عاشور مزريق، بن نافلة قدور: المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية بالإسقاط على حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف - الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، يومي 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، مداخلة منشورة على الرابط: <http://iefpedia.com>، تاريخ الاطلاع: 2015/10/29، 16.30، ص04، بتصرف.
8. محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص41.
9. راتب سعود، الإنسان والبيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص47.
10. عادل الشيخ حسين، البيئية مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1997، ص107.
11. محمد صالح الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص41.
12. عاشور مزريق، بن نافلة قدور: مرجع سبق ذكره، ص10، بتصرف.
13. عاشور مزريق، بن نافلة قدور: المرجع السابق، ص11، بتصرف.
14. M.S.P enquête sur la santé et la mortalité infantile en Algérie, (1985-1989) 1992 p21.
- M.S.P, enquête nationale sur les objectifs de la mi- décennie, (MDG Algérie 1995) Alger 1996 p18

M.S.P.R.H : Enquête Algérienne sur LA sante de la famille, 2002, ONS langue des Etats Arabes Algérie 2004 p213.

15. ministère de l'industrie et des mines, analyse des dossiers traites par les CALPIREF, exercice 2014, avril 2015, P02-03.

16. ministère de l'industrie et des mines, ibid, p03.

17. ministère de l'industrie et des mines, ibid, p09.